

## THE ENGINE ROOM

# الهوية الرقمية في زيمبابوي: دراسة حالة

<https://www.digitalid.theengineroom.org>

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار ( Omidyar Network)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Foundations Open Society)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحثون: شيناى شاير وكولوي ماجاما

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

الكتابة: سارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: زارا رحمان وسيفو سيويزا ولاورا غوزمان، ذي إنجن روم

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم: سلام شكور

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة، تفضل بزيارة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>

## مقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير الحقيقي لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطربين للامتثال لها.

يتكون بحثنا في زيمبابوي من سبع مقابلات متعمقة مع مستطلعين رئيسيين في منظمات المجتمع المدني والمكاتب الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ست مجموعات دراسة من مجموعات مختلفة مثل المزارعين والجمعيات السكنية ومجموعة حقوق المتحولين جنسياً. تم إجراء هذا البحث الأساسي بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من السكان المستهدفين من المقابلات الشخصية والمناقشات خلال هذه الفترة في زيمبابوي. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي.<sup>1</sup>

مع استمرار خطط الدولة لنظام الهوية الرقمية الوطني المرتبط بالأمن القومي، قمنا بتوسيع نطاق بحثنا ليشمل أيضاً نظام تسجيل الناخبين البيومتري "BVR". تضمنت مجموعات الدراسة أسئلة حول نظام تسجيل الناخبين البيومتري بالإضافة إلى مناقشات مستندة إلى سيناريوهات، حيث عُرض للمشاركين سيناريوهات تركز على جوانب المراقبة للهوية الرقمية، ثم سئلوا عدداً من الأسئلة حول أفكارهم حول الخصوصية.

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثير مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية.

## أنظمة الهوية الرقمية

من خلال هذا العمل، استطلعنا تجارب الأشخاص مع نظام تسجيل الناخبين البيومتري، بما في ذلك الانتقال من بطاقات الهوية التقليدية إلى البطاقات البلاستيكية مع البيانات البيومترية، وأفكارهم حول نظام الهوية الرقمية الوطني.

في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2018، قدمت حكومة زيمبابوي نظام تسجيل الناخبين البيومتري (BVR) في محاولة لحل المشكلات الإدارية للانتخابات، بما في ذلك ازدواج الناخبين والناخبين المزييفين. رافق هذا التطور الحاجة إلى الانتقال من بطاقات الهوية المعدنية القديمة إلى البطاقات البلاستيكية الجديدة مع البيانات البيومترية.<sup>2</sup>

كان النظام مليئاً بالمشاكل منذ البداية، حيث قامت الحكومة بالاستعانة بمصادر خارجية والعمل مع شركات خارج زيمبابوي. أولاً، فازت مجموعة لاکستون (Laxton) ومقرها الصين بعقد إنشاء حزم نظام تسجيل الناخبين البيومتري، وهي خطوة انتقدها الحزب المعارض،<sup>3</sup> ثم منحت لجنة الانتخابات في زيمبابوي "ZEC" عقداً لأجهزة إلغاء الازدواجية والبرمجيات لشركة (IPSIDY Inc) في الولايات المتحدة، وهو القرار الذي اعترضت عليه

<sup>1</sup> ذي إنجن روم (2020). البلدان متعددة دراسة: الرقمية للهوية المعاشة التأثيرات فهم.

<sup>2</sup> Share, F. (2017, August 30). RG's office rolls out mobile registration nationwide. The Herald. <https://www.herald.co.zw/rgs-office-rolls-out-mobile-reg%e2%80%a2-nationwide-programme-to-run-for-3-months-%e2%80%a2-metal-ids-to-be-phased-out/>

<sup>3</sup> Dube, G. (2017, June 5). Chinese Company Wins \$4 Million ZEC Biometric Voter Registration Tender. VOA Zimbabwe. <https://www.voazimbabwe.com/a/zimbabwe-electoral-commission/3887026.html>

مجموعة شركات لاكستون دون جدوى، مدعية أن ذلك سيؤدي إلى مشاكل في تسجيل الناخبين.<sup>4</sup> في الواقع، تشير التقارير الإخبارية إلى أن قائمة الناخبين اللاحقة تضمنت 250 ألف ناخب مزيف.<sup>5</sup> كما تعرض نظام تسجيل الناخبين البيومتري لمشاكل أخرى. أفنع أعضاء الحزب الحاكم بعض الناس أن نظام تسجيل الناخبين البيومتري يمكنه تحديد كيفية تصويتهم،<sup>6</sup> كما تم اختراق قاعدة بيانات لجنة الانتخابات في زيمبابوي.<sup>7</sup>

في الوقت نفسه، كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في زيمبابوي تقود نظام الهوية الرقمية للتحويلات النقدية بمساعدة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مقاطعة روشينغا. استناداً إلى منصة البرنامج، مكن البرنامج التجريبي الحكومة من معرفة كيفية تطبيق نظام هوية رقمي مرتبط بالمزايا. قيل لنا أن الحكومة لم توافق بعد على استخدام البيانات البيومترية في هذا المشروع، وبالتالي، فإن النتائج التجريبية على آثار الهوية الرقمية غير البيومترية كانت قاصرة.

أخيراً، دخلت زيمبابوي في عام 2018 في شراكة مع شركة كلاود ووك تكنولوجي (CloudWalk Technology)، وهي شركة ذكاء اصطناعي صينية لتطبيق برنامج التعرف على الوجه ونظام الهوية الرقمية الوطني الذي يربط البيانات بالعمل المصرفي والسفر. في الوقت نفسه، كان دافع شركة كلاود ووك تكنولوجي واضحاً: الحصول على قاعدة بيانات لوجوه سكان زيمبابوي لتحسين تكنولوجيا التعرف على الوجه.<sup>8</sup> في نهاية المطاف، أدركت حكومة زيمبابوي قيمة بيانات المواطن بالنسبة للصين وطالبت بصفحة أفضل، مما دفع بشركة هيكفيجن (Hikvision)، وهي شركة صينية أخرى لتقديم عرضها.<sup>9</sup> جدير بالذكر قول أحد المستشارين المشاركين في المفاوضات: "لقد كنا نفرط ببياناتنا"<sup>10</sup> مما يوضح أنه في الوقت الذي يشارك فيه الزيمبابويون بياناتهم عن طيب خاطر، فإن الحكومة قد تستغل تلك الثقة.

في غضون ذلك، قام البنك الدولي بتمويل مشروع للحكومة الزيمبابوية لاستخدام الهوية الرقمية لفرز العمال المزيفين من الخدمة المدنية وتوسيع استخدام الهوية الرقمية. في سبتمبر/ أيلول 2019، بعد عدة أشهر من انتهاء بحثنا الميداني، أعلنت لجنة الخدمة العامة أنها ستقوم بتسجيل جميع موظفي الحكومة في نظام بيومتري جديد بحلول نهاية الشهر.<sup>11</sup> وتخطط للبدء بعمليات التحقق في بدايات عام 2020.<sup>12</sup>

<sup>4</sup> Share, F. (2018, January 16). ZEC certifies US firm's BVR tender. The Herald.

<https://www.herald.co.zw/zec-certifies-us-firms-bvr-tender/>

<sup>5</sup> Le Roux, J. (2018, July 16). Zimbabwean voters roll haunted by doppelgangers, ghosts

<https://www.news24.com/Africa/Zimbabwe/zimbabwean-voters-roll-haunted-by-doppelgangers-ghosts-20180716>

<sup>6</sup> Majoni, T. (2017, October 23). BVR: The Zanu PF election cheat sheet. The Standard.

<https://www.thestandard.co.zw/2017/10/23/bvr-zanu-pf-election-cheat-sheet/>

<sup>7</sup> Mhlanga, B. (2018, July 19). Security breach at Zec, database hacked. NewsDay Zimbabwe.

<https://www.newsday.co.zw/2018/07/security-breach-at-zec-database-hacked/>

<sup>8</sup> Hawkins, A. (2018, July 24). Beijing's Big Brother Tech Needs African Faces. Foreign Policy.

<https://foreignpolicy.com/2018/07/24/beijings-big-brother-tech-needs-african-faces/>

<sup>9</sup> Praso, S. (2019, January 10). China's Digital Silk Road Is Looking More Like an Iron Curtain.

BloombergQuint. <https://www.bloombergquint.com/china/china-s-digital-silk-road-is-looking-more-like-an-iron-curtain>

<sup>10</sup> Ibid

<sup>11</sup> Machivenyika, F. (2019, September 23). Biometrics to weed out ghost workers. The Herald.

<https://www.herald.co.zw/biometrics-to-weed-out-ghost-workers/>

<sup>12</sup> Ibid

## التجارب المُعاشة

تلقي المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في زيمبابوي في مارس/ آذار إلى أبريل/ نيسان 2019 الضوء على التجربة المعاشة للأشخاص الذين يتفاعلون مع هذا النظام. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص مع أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم الواقع لبعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أن ليس لدى جميع سكان زيمبابوي تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الوطنية.

### الوعي والتفهم

حتى وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، كان هناك القليل جداً من المعلومات المتاحة للعموم حول نظام الهوية الرقمية الوطني، ولم نعتبر على أي دليل على مبادرة واسعة النطاق من الحكومة لزيادة الوعي العام. وكما أشار أحد ممثلي المجتمع المدني: "إذا كانت حكومة زيمبابوي ستنتقل إلى الهوية الرقمية، فلا ينبغي لنا أن نقرأ ذلك من مصادر على الإنترنت. لا أعتقد أن الخبر قد نُشر حتى في الصحيفة المحلية".

كان فهم الناس لنظام تسجيل الناخبين البيومتري معقداً بسبب مجموعة من المشكلات: فقد اختلفت الأحزاب السياسية مع شركاء القطاع الخاص، كما أدت محاولات إزالة الناخبين المكررين عن طريق استخدام نظام تسجيل الناخبين البيومتري إلى خلق ناخبين مزيفين واستمرار تهديد الناخبين، حيث قيل إن مسؤولي الحزب الحاكم والزعماء التقليديين سجلوا الرقم التسلسلي الموجود على قسيمة تسجيل الناخبين لنسبة 31% من الناخبين.<sup>13</sup> خلقت جميع المشاكل المتعلقة بنظام تسجيل الناخبين البيومتري ارتباكاً خطيراً للناخبين.

في إحدى مجموعات الدارسة، وافق الكثيرون على غياب المشاركة العامة والتشاور فيما يتعلق بالانتقال من نظام التسجيل الوطني القديم إلى النظام البيومتري الجديد. كان البعض قلقاً بشكل خاص بشأن فشل الحكومة في نقل تغييرات بطاقات الهوية إلى الفئات المهمشة، مثل سكان الريف والمزارعين والباعة المتجولين. في مناقشة جماعية مكونة من النساء، أفادت النسوة بعدم شرح الحكومة لفوائد البطاقة الجديدة. ليس لدى النساء في زيمبابوي، وخاصة في المناطق الريفية، فهم جيد لسبب وكيفية استخدام الهوية البيومترية لفائدتهن. على الرغم من وجود بعض الوعي بين الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية بأن هناك انتقالاً من الهوية المعدنية "التقليدية" إلى الهوية الجديدة ذات البيانات البيومترية الجديدة، فإن الأساس المنطقي لهذا الانتقال لا يزال غير واضح.

قال مستطلع في المجتمع المدني أن الحكومة تميل إلى إخفاء خطط مثيرة للجدل تحت ذريعة الأمن القومي:

دعونا نلقي نظرة على مدى قلة المعلومات المتوفرة حول تقنية التعرف على الوجه التي حصلت عليها حكومة زيمبابوي من الشركة الصينية كلاود ووك. إننا نشهد الحكومة تقوم بعمل أشياء دون تقديم تقارير إلى البرلمان أو لدفعي الضرائب. لا نرى إلا سيلاً ضعيفاً من المعلومات من الكيانات الحكومية، خاصةً عندما يتم حجب المعلومات تحت غطاء من الأمن القومي. حين يكون هناك موضوعات لا ترغب الحكومة في مناقشتها، فإنها تصفها ببساطة بأنها قضايا تتعلق بالأمن القومي ومن الصعب للغاية الحصول على معلومات حول ذلك.

<sup>13</sup> أدانت لجنة الانتخابات في زيمبابوي في وقت لاحق قضية تهديد الناخب. ZEC. See The Zimbabwe Mail. (2018, January 31). ZEC condemns voter intimidation as polls loom. Available at: <http://www.thezimbabwemail.com/main/zec-condemns-voter-intimidation-polls-loom/>

بالإضافة إلى حجب المعلومات، قد تستفيد الحكومة أيضاً من المعرفة المحدودة بقراءة الأنظمة الرقمية بين سكان زيمبابوي لتطبيق نظام الهوية الرقمية الوطنية دون الكثير من الاهتمام. يمكن أن يشكل هذا الافتقار للمعرفة التقنية أيضاً عائقاً أمام التطبيق، مما يعوق نجاح أي نظام يتم طرحه في النهاية. أوضح أحد المستطلعين من المجتمع المدني:

سنحتاج إلى حملة موسعة لمحو الأمية الرقمية... انظر كيف يعاني الناس حالياً لتأمين بطاقتهم المصرفية. خلال العام ونصف الماضيين شهدنا ارتفاعاً كبيراً في عدد حالات استنساخ البطاقات، وفي عدد من عمليات الاحتيال الإلكتروني، على سبيل المثال. هذه كلها أعراض لمجتمع لا يفهم حقاً كيفية الحفاظ على أمان الخدمات القائمة على التكنولوجيا. وبالمثل، من خلال الهوية الرقمية، ربما لن يتمكن الأشخاص من استخدامها على أكمل وجه لأنهم لا يفهمونها. فكر في عدد الأشخاص الذين لديهم هواتف ذكية، ولكنهم يستخدمونها فقط للرسائل النصية القصيرة وللمكالمات وربما لتطبيق واتساب، أما بقية الميزات فهي مهمة لأن الناس لا يعرفون كيفية استخدام هذه التقنيات.

## عدم التشاور العام

أشار العديد من المستطلعين في زيمبابوي إلى عدم وجود مشاوررة عامة كمشكلة، واشتكوا من اتباع نهج الأوامر المفروضة من السلطة. وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم وجود تفسير رسمي للحاجة إلى التغيير من نظام غير بيومترى إلى نظام يجمع البيانات البيومترية. عبر أحد مستطلي القطاع الخاص عن إحباطه من فشل الحكومة في استشارة أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال وكذلك عامة الناس. أعرب أحد مستطلي منظمات المجتمع المدني عن قلقه من التعامل مع الفئات المهمشة قائلاً:

أستطيع أن أتحدث عن الأشخاص المهمشين، ربما في المناطق الريفية وحتى في الحي التجاري المركزي والباة المتجولين. لديهم تلك الوثائق فقط كي يكون لديهم مستند لإثبات الهوية. لا توجد أي تفسيرات لتبرير التغيير من وثائق الهوية التقليدية إلى البيومترية الجديدة... لذلك أعتقد أن لدينا مشكلة فيما يتعلق بزيادة الوعي والمشاورات أيضاً. الدستور واضح للغاية، إذا كنت تقوم باتخاذ قرارات معينة تؤثر على المواطنين، فيجب استشارتهم والحصول على موافقتهم. ومع ذلك لا يُطبق هذا الأمر، لقد قدموا النظام للتو. إنه نهج فوقى يتم فرضه على المواطنين.

في نهاية المطاف، يعني افتقار زيمبابوي للشفافية حول نظام الهوية الرقمية أن قلة من الناس يفهمون غرض الهوية الرقمية أو يمتلكون حتى المعرفة الأساسية بالنظام.

## عوائق التسجيل

إن أكبر عائق في حالة زيمبابوي هو متطلبات التسجيل. يشعر بعض المستطلعين في منظمات المجتمع المدني بالقلق من الانتقال إلى الهوية الرقمية لأن "عددًا من الزيمبابويين في الوقت الحالي ليست لديهم هوية"، وهذا يعني أنهم لا يملكون مستندات تثبت هويتهم. في الواقع، أعلنت لجنة حقوق الإنسان في البلاد في يونيو/حزيران 2019، بعد فترة قصيرة من مرحلة بحثنا الميداني، أنها ستجري تحقيقاً في عدم توفر "وثائق الهوية - بما في ذلك شهادات الميلاد والهويات الوطنية وجوازات السفر والمواطنة لأولئك الذين كانوا يُعرفون سابقاً باسم الأجانب وشهادات الوفاة".<sup>14</sup>

<sup>14</sup> Nyamukondiwa, W. (2019, June 18). National documentation inquiry on cards. The Herald. <https://www.herald.co.zw/national-documentation-inquiry-on-cards/>

مع الانتقال من البطاقات المعدنية إلى البطاقات البيومترية البلاستيكية، ما يزال الناس يواجهون صعوبات في التحقق الأولي من هويتهم بسبب أخطاء في المستندات الحالية مثل شهادات الميلاد أو نقص المعلومات المتعلقة بأصولهم، مثل قرية المنشأ واسم الزعيم المحلي. شرح أحد الأشخاص عملية بحثه عن المستندات المطلوبة:

إذا فقدت شهادة ميلادك هنا في سيكه، سيحولونك إلى مكتب السجل الوطني في ماكومبي لأن معلوماتهم ليست على الإنترنت. في ماكومبي، العملية طويلة ومرهقة: يجب عليهم أولاً البحث عن اسمك في الكمبيوتر. سيكون من المؤسف أن يتم إخبارك أن معلوماتك ليست في ماكومبي بل في مارونديرا. سيتم إعطاؤك رقم هاتف للاتصال بالموظفين هناك على نفقتك الخاصة. إذا قمت بإجراء مكالمة، فقد تبقى على الانتظار إلى أن ينتهي رصيدك. إذا طلبت من الموظفين في ماكومبي إجراء مكالمة باستخدام خط المكتب الأرضي، فسيطلبون رشوة أولاً.

يعد تصحيح الأخطاء في شهادات الميلاد أمراً مكلفاً أيضاً. قال بعض الأشخاص إنهم لا يستطيعون دفع تعرفة إصدار الشهادة البديلة. ونتيجة لذلك فهم لا يملكون وثائق تعريف مناسبة. وصف الأشخاص في مجموعات الدراسة الطريقة التي تتم بها معاملة الأشخاص في مكتب المسجل العام. قال أحد المشاركين: "يشعر الكثير من الناس بعدم الراحة لزيارة تلك المكاتب لدرجة أنهم انتظروا سنوات عديدة دون تصحيح الأخطاء في وثائقهم بسبب الخوف من المضايقة". تشير هذه المشكلة إلى الحاجة إلى تحسين آليات التدريب والإبلاغ عن التظلمات.

كما أن طوابير الانتظار لبطاقات الهوية في زيمبابوي طويلة. غالباً ما يأتي عدد من الأشخاص للتسجيل يفوق استطاعة الموظفين على التعامل معهم في يوم واحد، مما يجبرهم على إصدار أرقام والتعامل مع الأشخاص بهذا الترتيب:

إذا كانوا يتعاملون مع 50 شخص فقط في اليوم وكنت أنا الرقم 51، فلن يكون هذا الرقم مفيداً في اليوم التالي. يجب أن تذهب مبكراً في اليوم التالي حتى تتمكن من تأمين أي رقم بين الرقم واحد والرقم خمسون.

بعد السفر والانتظار الطويل، يصل الأشخاص في بعض الأحيان إلى مكتب التسجيل أو السجلات لمواجهة مشاكل الشبكة. قال أحد ممثلي المجتمع المدني، إن الافتقار إلى إمكانية الاتصال الموثوق بالإنترنت قد أطل فترة عملية التسجيل.

بالإضافة إلى ذلك، واجه الأشخاص المتحولون جنسياً على وجه الخصوص عوائق تسجيل كبيرة، وهي مشكلة من غير المرجح أن يتم تصحيحها باستخدام نظام الهوية الرقمية الجديد. في إحدى الحالات، وصفت مجموعة للحقوق الجنسانية والجنسية كيف قام مكتب المسجل العام بمضايقة أحد أعضاء المجموعة لإصداره شهادة ميلاد تفيد بأنه ذكر على الرغم من ظهوره كأنثى. لكي يحصل هذا الشخص على هويته، اضطر محامو زيمبابوي لحقوق الإنسان إلى التدخل. أخبرتنا منظمة تعمل مع مجتمع المثليين أن الأشخاص المتحولين جنسياً يعاملون في كثير من الأحيان دون احترام من جانب السلطات، التي تبحث بشكل متكرر في أجسادهم ووثائق الهوية فيما تقوم باستجوابهم بخصوص جنسهم.

تبرز هذه التجارب كيف تتفاقم الأفكار المسبقة الحالية عبر أنظمة الهوية. مع تسجيل المزيد من الأشخاص، وخاصة أولئك الذين تم استبعادهم من أنظمة الهوية السابقة، ستظهر حالات تمييز أكثر. بدون التدريب والإجراءات المناسبة للاعتراف بالتنوع الكبير للتجارب المعاشة، لن تلبى أنظمة الهوية الرقمية احتياجات الأشخاص الأكثر احتياجاً إلى فوائدها المحتملة.

غياب الموافقة المبنية على معرفة

كان أحد الشواغل الرئيسية التي برزت في مناقشات مجموعات الدراسة هو الفكرة القائلة بأن الموافقة على التسجيل للحصول على الهوية البيومترية يعني الموافقة على مشاركة الحكومة بشكل تلقائي للبيانات الشخصية مع مختلف الهيئات العامة والخاصة للمراقبة. اقترح ممثل آخر للمجتمع المدني أن "الموافقة يجب أن تكون موجودة في كل مرحلة"، وركزت معظم مناقشات مجموعات الدراسة حول هذه القضية على الثقة.

بينما قال عدد قليل من الأشخاص أنهم يأتونون الحكومة على بياناتهم طالما كانت المعلومات المطلوبة في مكتب حكومي مناسب بدلاً من شخص متجول يطلب معلوماتهم، أعرب معظم الأشخاص الذين قابلناهم عن مخاوفهم من إمكانية استخدام بياناتهم أو مشاركتها دون موافقتهم. يشعر النشطاء على وجه الخصوص بعدم أمان بياناتهم مع مكتب المسجل العام. خلال مناقشات مجموعة الدراسة، تحدث المزارعون عن حاجتهم الماسة للمساعدة مما يدفعهم للاعتماد على الحكومة رغم مخاوفهم: "لا، نحن لا نثق بهم. إننا نعطيهم بياناتنا للبقاء على قيد الحياة فقط، يدفعنا لذلك الجوع".

إذا كان الاختيار هو بين الجوع وتسليم البيانات، تفقد الموافقة المبنية على معرفة أي مغزى. يمكن أن يكون للمشاكل المتعلقة بالموافقة والثقة تأثير على جميع الزيمبابويين، ولكن الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات للبقاء على قيد الحياة باستخدام الهوية الرقمية هم الأكثر تضرراً.

### غياب حماية البيانات والمخاوف من المراقبة

في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، أقرت حكومة الرئيس إيمرسون مناجاجوا مشروع قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية والأمنية وحماية البيانات، وتم إرساله إلى البرلمان للمناقشة.<sup>15</sup> في حين أن البلاد في حاجة إلى قانون حماية البيانات - كون قانون الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية لعام 2002 غير ذي صلة إلى حد ما بالنظر إلى تطور التكنولوجيات الجديدة - انتقد الكثيرون هذا القانون.<sup>16</sup> تدمج المسودة الشاملة ثلاثة مشاريع قوانين، كان يمكن أن يكون كل منها أقوى لو تم تمريره بشكل منفصل. على الرغم من اعتماد مشروع القانون بعد بحثنا الميداني، إلا أن مسودته الأولى تم تقديمها قبل ذلك بثلاث سنوات. تظل مناقشات مجموعة الدراسة والمقابلات التي أجريناها حول حماية البيانات ذات صلة لأن الزيمبابويين ما زالوا يعملون دون حماية كافية للبيانات.

بصرف النظر عن مشكلة احتمال مشاركة البيانات مع البلدان الأخرى من خلال الشركاء التجاريين في تصميم الهوية الرقمية وتنفيذها، كان لدى المشاركين في مجموعة الدراسة في زيمبابوي مخاوف كبيرة بشأن تبادل البيانات داخل بلدهم. على سبيل المثال، أعرب المزارعون عن مخاوفهم بشأن مراقبة القوات النظامية بما في ذلك الشرطة والجيش. كما عبر الناشطون عن قلقهم بشأن مشاركة بياناتهم مع الأحزاب السياسية. يخشى العاملون في مجال الجنس والأفراد من مجتمع المثليين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تبادل البيانات بين الحكومة والشرطة وبعض المنظمات غير الحكومية والكنائس. يُنظر إلى الكنائس على وجه الخصوص على أنها مصدر تهديد، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات الصحية التي يشاركها المصلون بثقة للحصول على الدعم. وقيل أيضاً إن بعض الكنائس تميز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

باختصار، كانت كل مجموعة تحدثنا إليها تقريباً خائفة مما سيفعله أصحاب السلطة إذا تمكنوا من الوصول إلى بياناتهم الشخصية. لخص أحد ناشطي المجتمع المدني الذين قابلناهم هذه المخاوف فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

<sup>15</sup> Mudzingwa, F. (2019, October 9). Cyber crime bill finally gets cabinet approval. Techzim.

<https://www.techzim.co.zw/2019/10/cyber-crime-bill-finally-gets-cabinet-approval/>

<sup>16</sup> MISA Zimbabwe. (2018, February 3). Omnibus cyber bill muddles fundamental rights.

<https://zimbabwe.misa.org/2018/02/23/omnibus-cyber-bill-muddies-fundamental-rights/>

يُعتبر إضفاء الطابع الرقمي فكرة نبيلة من حيث الكفاءة والحد من الجرائم، لكننا قلقون من الاستخدام الثانوي، لأنه في اللحظة التي تحصل فيها الحكومة على جميع بيانات السكان، فقد يتم استخدامها لقمع المعارضة. أصبح الوضع الاقتصادي صعباً. سينتهي الأمر بالناس إلى التظاهر وممارسة حقهم الدستوري، ولكن في اللحظة التي تشارك فيها في هذه المظاهرات، مصحوبةً بوجود كاميرات ووجود جميع بياناتنا في أيدي المسجل وأمن الدولة، يصبح الأمر صعباً. ستمت مطاردتنا حتى قبل أن نعرف أننا مطاردون.

بالتفكير في كيفية استفادة المؤسسات من البيانات، أشار أحد المشاركين في مجموعة الدراسة إلى أنهم يفضلون مشاركة بياناتهم مع الحكومة بدلاً من القطاع الخاص. على الرغم من قول هذا الشخص أنه لا يثق في الحكومة، إلا أنهم كانوا مقتنعين بقدرة الدولة على إنفاذ الضمانات التي قد تجاهلها العديد من الشركات.

شارك المشاركون أيضاً مخاوفهم بشأن المشاركة البيئية مع الدوائر الحكومية ومقدمي الرعاية الصحية ومختلف أطراف القطاع الخاص مثل المؤسسات المالية. كما أوضح أحد ممثلي المجتمع المدني، إذا كان لدى موفر خدمة التأمين على السيارات القدرة على الوصول إلى المعلومات الصحية التي تُفصل الحالات الطبية مثل الصرع، فقد يقوم المزود بزيادة أقساط هذا الشخص. بالإضافة إلى ذلك، كان العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات مقتنعين بأن الحكومة تحصل بالفعل على معلومات شخصية من البنوك. تعكس هذه التعليقات حالات موجودة في بلدان أخرى، حيث يستخدم القطاع العام والخاص البيانات الشخصية لاشتقاق "تصورات" تؤثر على قدرة الناس على الوصول إلى خدمات أخرى.

عبر الزيمبابويون عن شكوكهم بشأن الطريقة التي تصل بها الحكومة إلى معلوماتهم الشخصية وتستخدمها. خلال انتخابات 2018، كانت هناك حالات لأشخاص تلقوا رسائل نصية قصيرة بدا وكأنها مرسله من الحزب الحاكم، بما في ذلك رسائل شجعت الناس على التصويت لمرشح معين. احتوت الرسائل على معلومات حول كل مستلم، بما في ذلك تفاصيل دقيقة عن المجلس والممثل البرلماني الذي يخوض الانتخابات في منطقته السكنية. اشتكى الناس على وسائل التواصل الاجتماعي من أنهم لم يقدموا معلومات اتصالاتهم إلى الحزب الحاكم وكانوا قلقين بشأن قدرة السياسيين على الوصول إليها.

من خلال المقابلات التي أجريناها، أصبح من الواضح تأثير تجارب الناس مع المراقبة التكنولوجية على آرائهم المتعلقة بالهوية الرقمية. إن عدم ثقتهم في كيفية تعامل الحكومة مع بياناتهم الشخصية يعكس الشك في نظام الهوية الرقمية. وصف أحد المشاركين في مجموعة الدراسة خطة الهوية الرقمية كجزء من "عسكرة هذا البلد"، وبينما رأى العديد من المشاركين أن الهوية الرقمية وخاصة التعرف على الوجه تجعل الشوارع أكثر أماناً، فقد أعربوا أيضاً عن مخاوفهم من المراقبة. وبحسب عاملٍ ذكرٍ في مجال الجنس:

سيكون موظفي الأمن الآن على دراية بحركتي اليومية، وقد يكون لديهم أهداف في المجتمع. قد يتم استخدام معلوماتي لأغراض أخرى غير ما تم الحصول عليها من أجله، أو من قبل مؤسسات أخرى مثل الشرطة.

في الواقع، شعر العاملون في مجال الجنس والنشطاء والنساء ممن يعيشون في المستوطنات غير الرسمية بالفزع الشديد. وصفوا شعورهم "بالخوف" و"تقييد الحريات والحقوق". وعموماً، رأيت معظم مجموعات الدراسة أن هذه التطورات التكنولوجية تشكل تهديداً لحقوق الإنسان حتى لو نظر إليها على أنها قد تعزز الأمان وتقلل من الاحتيال.

## المجتمع المدني

يعمل المجتمع المدني في زيمبابوي في بيئة معادية، مما يجعل من الصعب مناهضة القضايا الحساسة مثل جهود الهوية الرقمية في البلاد. ومما يزيد من تعقيد ذلك حقيقة أن الهوية الرقمية تُعتبر مسألة "أمن قومي". صرح أحد المشاركين في مناقشة مجموعة دراسة مع المجتمع المدني:

ستنجرف أية منظمة مجتمع مدني [تختار تناول الهوية الرقمية]... إلى مناطق نفوذ الأمن القومي، والتي ستثير بالتأكيد اهتمام الحكومة من عملاء الأمن الوطني، وقد تتسبب حتى باستدعاء أشخاص من تلك المنظمات المدنية لإجراء مقابلات معهم واستجوابهم وترهيبهم وما إلى ذلك.

ومع ذلك، أخبرنا مستطلعو المجتمع المدني أن هناك حاجة إلى "توسيع نطاق عملهم ليشمل" القضايا المتعلقة بالهوية الرقمية وأن يعملوا "كجهات مراقبة لضمان عدم إساءة استخدام الحكومة للرقمنة". ورأوا أيضاً تحملهم مسؤولية تثقيف الجمهور حول فوائد ومخاطر الهوية الرقمية والضغط من أجل التشريعات التي تحمي بيانات الأشخاص وحقوقهم في التماس الانتصاف من سوء الاستخدام. يُشار إلى منظمة ميسا زيمبابوي "MISA" كمنظمة نموذجية تتخذ إجراءات ضد استخدام الحكومة للتكنولوجيات الناشئة لتوسيع نطاق المراقبة.<sup>17</sup>

## الاستنتاجات والتوصيات

تعرض زيمبابوي حالة خاصة لاتجاهات الهوية الرقمية المستقبلية. على وجه الخصوص، تُظهر المشاركة الأولية للشركات الصينية قيمة بيانات الزيمبابويين للحكومات الأجنبية. على الرغم من انتقاد العديد من المدافعين والخبراء للتمييز العنصري في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، إلا أننا هنا أمام حالة يمكن فيها للتنوع المتزايد في بيانات التدريب أن يتسبب في ضرر متزايد من خلال المساهمة في تقييد بيانات الزيمبابويين وحقوقهم في الخصوصية.

إن مخاطر الهوية الرقمية والتكنولوجيات المتعلقة بها أشد خطورة على الأشخاص في زيمبابوي الذين تُنكر حقوقهم وسبل عيشهم بشكل منهجي أو يتعرضون للاستجواب، مثل المتحولين جنسياً والعاملين في مجال الجنس. على الرغم من أن الغرض من العديد من أنظمة الهوية الرقمية هو شمل الأشخاص الذين يكافحون من أجل الوصول إلى وثائق الهوية "التقليدية"، تمتلك هذه الأنظمة أيضاً قدرة قوية على استبعاد هذه الفئات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة السياسية في زيمبابوي لزيادة العسكرة وتقليص مساحة المجتمع المدني تعني انخفاض الثقة في الحكومة، كما يؤدي الانطباع بأن نظام الهوية الرقمية يصب في سياق الأمن القومي لصعوبة أكبر لمشاركة المجتمع المدني. بينما يصعب على المجتمع المدني التحرك في هذه البيئة، إلا أن مشاركته أمر حيوي أيضاً، لأن هذه المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطين بها من المرجح أن يتم استهدافهم بواسطة الهوية الرقمية وغيرها من تقنيات المراقبة. إذا تم استخدام هذه الأنظمة لقمع الحقوق كحرية التجمع وحرية التعبير، فإن قدرة المجتمع المدني على إحداث تغيير في أي قضية ستخف بشكل هائل.

للمضي قدماً بالهوية الرقمية، يمكن للزيمبابويين الاستفادة من نظام يضع احتياجات الناس أولاً ويتعرف على السياقات المتنوعة للسكان المهمشين. بدلاً من وجود قانون ضعيف متعدد الاستخدامات، يمكن أن تؤدي الحماية القوية للبيانات

<sup>17</sup> Maunganidze, G. (2018, December 4). Letter to Speaker of National Assembly: Increase in collection of personal information in the absence of adequate data privacy legislation. MISA Zimbabwe. <https://zimbabwe.misa.org/2018/12/04/letter-to-speaker-of-national-assembly-increase-in-collection-of-personal-information-in-the-absence-of-adequate-data-privacy-legislation/>

التي تؤكد حقوق الأشخاص وتتضمن آليات إنفاذ إلى زيادة الثقة في النظام والحكومة بشكل كبير. أخيراً، يمكن لحملة المشاورة والتوعية العامة أيضاً أن تبني الثقة فيما تساعد الناس على الحصول على أقصى استفادة من الهوية الرقمية.